



الهند - رؤية اقتصادية ٢٠١٧



ملخص تنفيذي

المستجدات الأخيرة

- **تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** من 7.6% في عام 2015-2016 إلى 7.3% في النصف الأول من العام 2016-2017، والسبب الرئيسي في ذلك هو تراجع الاستثمار على خلفية انخفاض الإنفاق الرأسمالي الحكومي وضعف الاستثمار الخاص
- **سار معدل التضخم في اتجاه هبوطي** حيث تراجع من 9.4% في 2013-2014 إلى 3.4% في ديسمبر 2016 بسبب تباطؤ تضخم أسعار الغذاء وانخفاض أسعار النفط
- **تقلص عجز الحساب الجاري** من 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015-2016 إلى 0.3% في النصف الأول من عام 2016-2017، ويعود ذلك في الأساس إلى انخفاض أسعار النفط نظراً لأن الهند من البلدان المستوردة للنفط الخام
- **تقلص عجز الموازنة العامة** من 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015-2016 إلى نسبة متوقعة بلغت 6.7% في 2016-2017 وذلك بفضل نمو الإيرادات على خلفية زيادة ضرائب الانتاج على منتجات الوقود ورفع معدلات ضرائب الخدمات
- **تباطأ نمو القطاع المصرفي** حيث عانت البنوك الحكومية بفعل ارتفاع نسبة القروض المتعثرة
- **شرعت الحكومة الهندية في تجربة مالية استثنائية** من خلال إزالة 86% من النقد من التداول وقد أتر ذلك سلباً على النشاط الاقتصادي لكنه ينبغي أن يتعافى

توقعات الاقتصاد الكلي (2017-2020)

- **من المفترض أن يرتفع النمو** من 6.9% في 2016-2017 إلى 7.4% في 2017-2018 مع تعافي الإنفاق من صدمة إزالة الأوراق النقدية الكبيرة؛ وسي تراجع النمو قليلاً في الفترة من 2018-2019 إلى 2019-2020 بسبب ضبط الأوضاع المالية
- **ينبغي للتنفيذ الناجح للإصلاحات الهامة أن يدعم نمو الاستثمار** - وتشمل تلك الإصلاحات على سبيل المثال زيادة الأنفاق الرأسمالي العام وإدخال ضريبة جديدة متناسقة على السلع والخدمات
- **يُتوقع أن يرتفع التضخم** إلى متوسط 5.2% في عام 2017-2018 بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة ثم سيستقر عند 5.0% في الفترة بين 2018-2019 و2019-2020
- **يُفترض أن يرتفع عجز الحساب الجاري تدريجياً** من 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2016-2017 إلى 1.2% في 2019-2020 مع ارتفاع أسعار النفط العالمية؛ وينبغي أن يستقر فائض الحساب الرأسمالي عند 2% من الناتج المحلي الإجمالي حيث سيعمل ارتفاع توقعات النمو على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر مما سيعوض عن تدفقات المحافظ الاستثمارية
- **ستواصل عملية ضبط الأوضاع المالية** مع تراجع العجز من 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2016-2017 إلى 5.8% بحلول 2019-2020 بسبب تقييد الإنفاق الجاري، خاصة على الأجور والدعم، وخطط الإفصاح عن الدخل وضريبة السلع والخدمات
- **يُفترض أن يرتفع نمو الائتمان** من 6.5% في 2016-2017 إلى 8.8% في 2017-2018 مع تلاشي صدمة إزالة الأوراق النقدية الكبيرة وإعادة رسملة البنوك، ثم سيستقر عند حوالي 9% في الفترة من 2018-2019 إلى 2019-2020

المحتويات

2	خلفية
3	المستجدات الأخيرة
5	أفاق الاقتصاد الكلي
7	مؤشرات الاقتصاد الكلي
8	مطبوعات مجموعة QNB
9	الشبكة الدولية لمجموعة QNB

الفريق الاقتصادي
economics@qnb.com

زياد داود
رئيس قسم الاقتصاد
+974 4453 4642
ziad.daoud@qnb.com

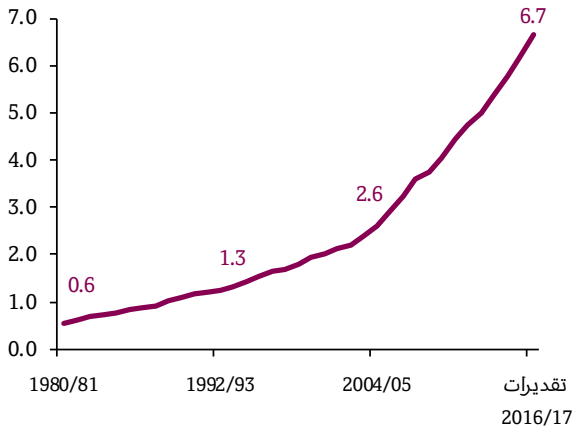
روري فايف
اقتصادي أول
+974 4453 4643
rory.fyfe@qnb.com

علي جعفري
اقتصادي
+974 4453 4423
ali.jaffery@qnb.com

نانسي فهيم
اقتصادية
+974 4453 4648
nancy.fahim@qnb.com

الإغلاق التحريبي: نهاية فبراير 2017

نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
(ألف دولار أمريكي، تكافؤ القوة الشرائية)



المصادر: صندوق النقد الدولي وهيفرأنا ليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

قاد تحرير الاقتصاد الهندي في عام 1991 إلى تحسن الأداء الاقتصادي خلال العقود اللاحقين

أدت الإصلاحات الاقتصادية في الهند في عام 1991 إلى تحسن كبير في الأداء الاقتصادي. وجاءت الإصلاحات وسط أزمة حادة في ميزان المدفوعات تركت الهند باحتياجات تكفي بالكاد لتمويل واردات النفط لمدة أسبوعين. ولمعالجة ذلك الوضع، قامت الحكومة بتخفيض قيمة العملة، وتخفيف القيود الرقابية، وتفكيك السيطرة البيروقراطية على إجراءات التراخيص، وفتحت الاقتصاد للاستثمارات الأجنبية وخفضت التعريفات التجارية. وجاءت نتائج تلك الإجراءات مذهلة. فقد ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الهند من متوسط 4.1% في العقود الأربعة قبل عام 1991 إلى 6.8% في العقود اللاحقين. وقد جعل ذلك الهند إحدى محركات نمو الاقتصاد العالمي. فقد ارتفع دخل الفرد بأكثر من خمسة أضعاف إلى 6.7 ألف دولار أمريكي اليوم على أساس تعادل القوة الشرائية. وتراجعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (يتم تعريف الفقير بمن دخله 1.9 دولار أمريكي في اليوم على أساس تعادل القوة الشرائية) إلى النصف من 45.9% في عام 1993 إلى 21.2% في عام 2011. وارتفع متوسط العمر المتوقع من 58 سنة في عام 1990 إلى 68 سنة في عام 2013.

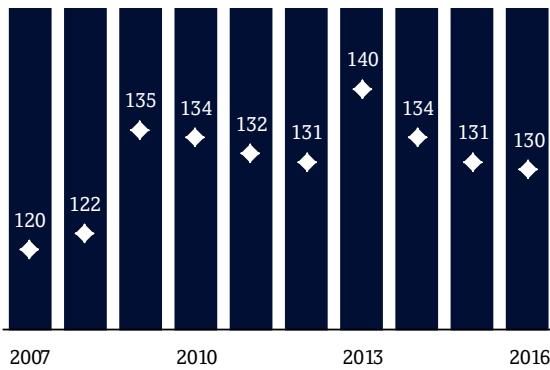
مع تلاشي أثر التحرير الاقتصادي لعام 1991، أصبح من الواضح وجود حاجة لجولة جديدة من الإصلاحات

بعد عقدين من عام 1991، تعرض الاقتصاد الهندي للشلل بفعل اختناقات الإمداد المتمثلة في ضعف البنية التحتية للنقل وحدوث قصور في الطاقة. وتراجع ترتيب الهند في مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال من المركز 120 من بين 189 دولة في عام 2007 إلى المركز 140 في عام 2013، متأخرة عن سريلانكا ونيبال وبوتان وباكستان. وتفاقت مشكلة التضخم الناتجة عن اختناقات الإمداد بسبب السياسات الحكومية الرامية إلى زيادة الأجور الريفية وبفعل السياسة النقدية الميسرة. وفقدت الهند قدرتها التنافسية وتدهور ميزان الحساب الجاري من فائض بنسبة 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003 إلى عجز بنسبة 4.8% في عام 2012. وقد انكشفت نقاط الضعف في نوبة الغضب التي اندلعت في عام 2013 عندما تسبب خفض الولايات المتحدة لبرنامجها الخاص بالتيسير الكمي إلى هروب رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة، وكانت الهند من بين أشد الدول تضرراً وكانت بحاجة إلى موجة جديدة من الإصلاحات لمعالجة نقاط الضعف وتحفيز النمو.

أطلق رئيس الوزراء نارندرا مودي وبنك الاحتياطي الهندي موجة جديدة من الإصلاحات

منذ انتخابها في عام 2014، نفذت حكومة مودي مجموعة من الإصلاحات. وقد تم رفع القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي وتحسنت سهولة ممارسة الأعمال، وتم إصدار قانون الإفلاس لتسريع عملية إصدار قرارات الإعسار، وتم تمرير تعديل دستوري للسماح بفرض ضريبة على السلع والخدمات. كما قاد بنك الاحتياطي الهندي إصلاحات أخرى حيث قام باتخاذ إطار متماسك للسياسة النقدية يقوم على استهداف التضخم واتخاذ تدابير لمساعدة البنوك على إعادة هيكلة الأصول المتعثرة. وقد جعلت حملة الإصلاحات من الهند واحدة من النقاط المضئية النادرة بين الاقتصادات الناشئة وعززت ترتيب الهند في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية (البنك الدولي) لعام 2016، وقدرتها على المنافسة العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي). ولكن هناك حاجة لمزيد من الإصلاحات لمعالجة عدم مرونة سوق العمل، وقوانين حيازة الأراضي التي تعوق الاستثمار وضعف الأصول المصرفية.

الترتيب في قائمة سهولة مزاوله الأعمال



المصادر: البنك الدولي وهيفرأنا ليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

الإصلاحات الرئيسية

التاريخ	الأثر	الإصلاح
الحكومة المركزية		
أكتوبر 2014	تقليل العجز المالي	خفض دعم الطاقة
مارس 2015	تقليل العجز المالي، زيادة الناتج المحلي الإجمالي	تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر
يونيو 2016	تقليل العجز المالي، زيادة الناتج المحلي الإجمالي	تعديل ضريبة السلع والخدمات*
مايو 2016	تحسين النظام المصرفي، زيادة الناتج المحلي الإجمالي	قانون الإفلاس
البنك المركزي		
فبراير 2015	تضخم منخفض ومستقر	استهداف نسبة للتضخم
يونيو 2015	زيادة الناتج المحلي الإجمالي	زيادة تنافسية البنوك
يونيو 2016	تحسين النظام المصرفي، زيادة الناتج المحلي الإجمالي	هيكله الديون

المصدر: قسم الاقتصاد في QNB

* يتوقع أن يبدأ تنفيذ ضريبة السلع والخدمات في منتصف أو أواخر 2017

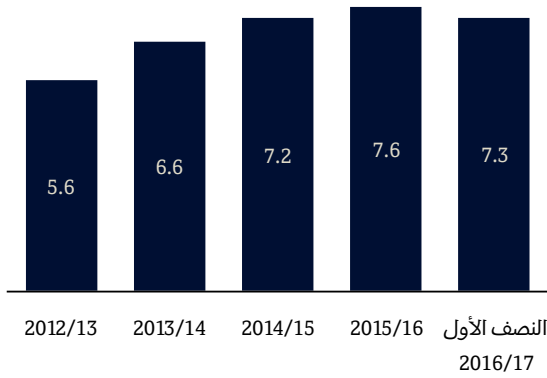
المستجدات الأخيرة (2015-2016)

تباطأ النمو بفعل تراجع الاستثمار

ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الهند بشكل مطرد من 5.6% في 2012-2013 إلى 7.6% في 2015-2016. وكان الاستهلاك الخاص أكبر مساهم في النمو، حيث دعم قطاعات الخدمات والصناعات التحويلية. وساهم في ذلك أيضاً إلى حد كبير الاستثمار لكن في النصف الأول من 2016-2017، تباطأ النمو إلى 7.3% على أساس سنوي في الأساس بسبب تراجع الاستثمار بنسبة 5.7% وانخفاض الاستهلاك الخاص قليلاً. وكان السبب وراء تباطؤ الاستثمار هو تقليص الحكومة للإنفاق الرأسمالي لتحقيق النسبة المستهدفة للعجز المالي، في حين ظل الاستثمار الخاص ضعيفاً بسبب إجهاد النظام المصرفي، فضلاً عن نقص الموافقات التنظيمية، مثل تصاريح اقتناء الأراضي والتصاريح البيئية. وقد عوض عدد من العوامل عن ضعف الاستثمار، بما في ذلك الاستهلاك الحكومي القوي على خلفية ارتفاع الإنفاق الجاري وانتعاش الصادرات، ويرجع ذلك في الأساس إلى الطلب القوي على الخدمات الهندية وضعف الواردات بسبب تباطؤ الاستثمار.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(%، على أساس سنوي)



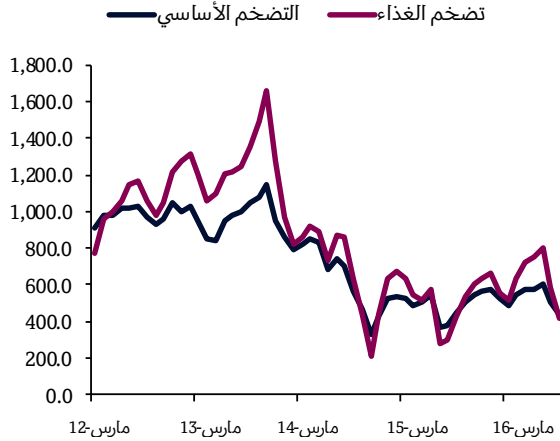
المصادر: مكتب الإحصاء المركزي وصندوق النقد الدولي وهيفرأنايتكس وقسم الاقتصاد في QNB

سار التضخم في اتجاه هبوطي وذلك أساساً بسبب تراجع أسعار السلع الأساسية

سار التضخم في اتجاه هبوطي خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تراجع من 9.4% في 2013-2014 إلى 3.4% في ديسمبر 2016 ضمن النسبة المستهدفة من قبل بنك الاحتياطي الهندي (4% +/-). وكان السبب الرئيسي وراء انخفاض التضخم هو تراجع أسعار السلع الأساسية. أولاً، انخفض تضخم المواد الغذائية باطراد وهو ما دفع التضخم الأساسي نحو الأسفل حيث أن الغذاء يشكل 45.9% من سلة تضخم أسعار المستهلك. وكان ذلك مدفوعاً بعدد من العوامل بما في ذلك الإفراج عن المخزونات الفائضة من الحبوب والأمطار الموسمية الجيدة بدءاً من يونيو 2016 بعد عامين متتاليين من الجفاف. وثانياً، ساعد تراجع أسعار النفط العالمية في خفض التضخم، وعلى الرغم من أن هبوط أسعار السلع الأساسية قد لعب دوراً هاماً في خفض التضخم، إلا أن الانخفاض اتسم بكونه واسع النطاق بدرجة أكبر وانخفض التضخم الأساسي، الذي يستثني المواد الغذائية والطاقة، من 8.2% في عام 2013-2014 إلى 4.9% في ديسمبر عام 2016.

التضخم

(%، تغيير سنوي)



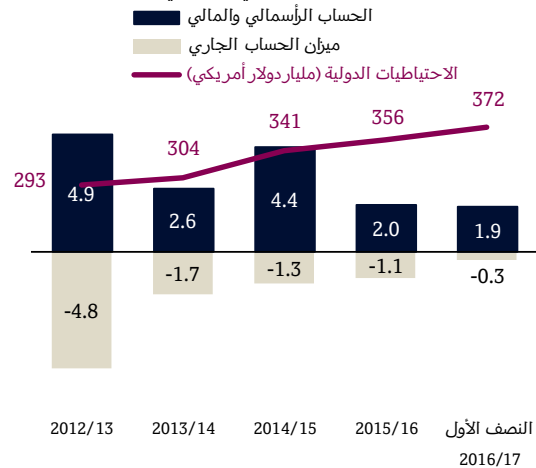
المصادر: وزارة الإحصاء وتنفيذ البرامج وهيفرأنايتكس وقسم الاقتصاد في QNB

تحسنت الموازين الخارجية في النصف الأول من 2016-2017

تراجع عجز الحساب الجاري من 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015-2016 إلى 0.3% في النصف الأول من عام 2017 وذلك في الأساس بسبب انخفاض أسعار النفط، فالهند من البلدان المستوردة للنفط الخام، فضلاً عن انخفاض واردات الذهب مع سير التضخم في منحى هبوطي. وفي نفس الوقت، تراجع فائض الحساب الرأسمالي والمالي قليلاً من 2.0% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015-2016 إلى 1.9% في النصف الأول من 2016-2017، حيث تسبب تراجع الإنفاق الاستثماري في تحصيل الشركات لأموال أقل من الاقتراض الخارجي. ولكن من منظور كلي، عوض صافي الاستثمار الأجنبي المباشر عن ذلك حيث بلغ 21.3 مليار دولار أمريكي (2.0% من الناتج المحلي الإجمالي)، وهو أعلى رقم تسجله البلاد في النصف الأول من العام. وبخلاف النمو الاقتصادي القوي، كان الاستثمار الأجنبي المباشر مدعوماً بتخفيف القيود المفروضة على الملكية الأجنبية عبر العديد من القطاعات الرئيسية. كما كانت تدفقات المحافظ الاستثمارية قوية أيضاً، مدعومة بتأخير عملية رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. مع اتساع فائض ميزان المدفوعات، ارتفعت الاحتياطيات الدولية إلى 372 مليار دولار أمريكي (8.4 أشهر من غطاء الواردات) في نهاية النصف الأول من عام 2016 من 8.1 أشهر في نهاية 2015-2016.

ميزان المدفوعات

(% من الناتج المحلي الإجمالي)

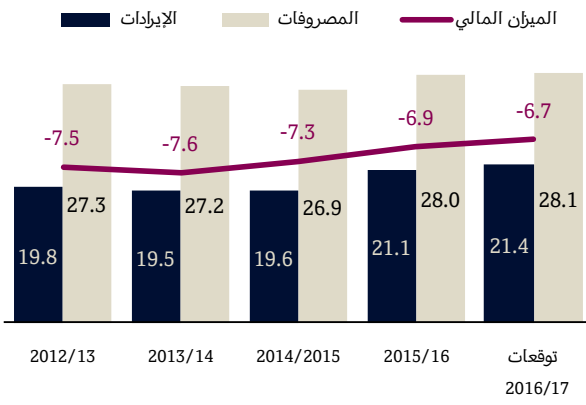


المصادر: مكتب الإحصاء المركزي وبنك الاحتياطي الهندي وهيفرأنايتكس

تراجع عجز الموازنة لكنه لا يزال مرتفعاً

الميزان المالي*

(% من الناتج المحلي الإجمالي)

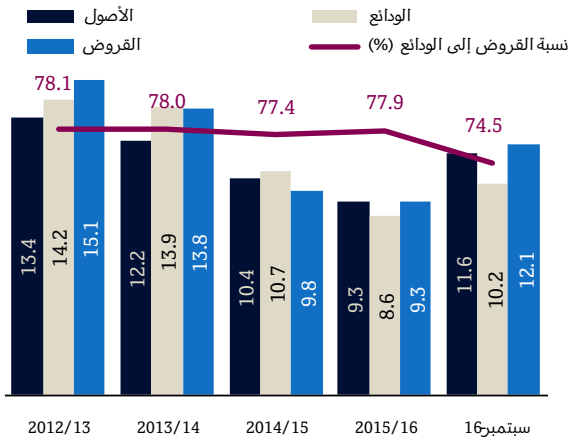


المصادر: صندوق النقد الدولي ووزارة المالية وهيبرأنا ليتكس
وقسم الاقتصاد في QNB

*الحكومة العامة بما في ذلك موازنات الحكومة المركزية والولايات

القطاع المصرفي

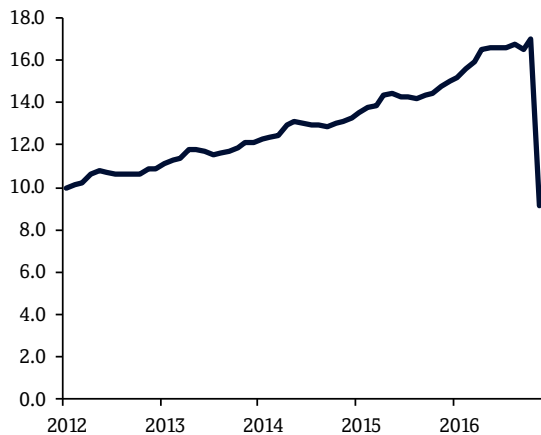
(%، على أساس سنوي)



المصادر: بنك الاحتياطي الهندي وهيبرأنا ليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

الأوراق النقدية التي بحوزة العامة

(ترليون روبية هندية)



المصادر: بنك الاحتياطي الهندي وهيبرأنا ليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

تراجع عجز الحكومة المركزية من 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015-2016 إلى 6.7% في عام 2016-2017، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع الإيرادات نتيجة ارتفاع رسوم الإنتاج، المفروضة بشكل رئيسي على منتجات الوقود، واستمرار ارتفاع معدلات ضريبة الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت الحكومة برامج ناجحة تسمح بالكشف عن الدخل غير المعلن سابقاً بمعدلات ضريبية وجزائية مختلفة خلال العام. وارتفع الإنفاق بشكل طفيف من 28.0% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 28.1%. ونما الإنفاق الجاري بنسبة 16% في الفترة من أبريل إلى نوفمبر 2016 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015 مدفوعاً بزيادة الأجور من قبل اللجنة السابعة لمراجعة الأجور فضلاً عن زيادات أخرى في الإنفاق الريفي والاجتماعي، مثل الرعاية الصحية والتعليم. ولكن تقلص هذا التأثير الإيجابي جزئياً بسبب الانخفاض الذي بلغت نسبته 10% في النفقات الرأسمالية حيث تم خفض الاستثمار العام من أجل مواصلة عملية الضبط المالي. وتراجع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 69.1% في 2015-2016 إلى النسبة المتوقعة التي بلغت 68.5% في 2016-2017 نظراً لارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الأسمى إلى نحو 10.7%.

تباطأ نمو القطاع المصرفي حيث عانت البنوك الحكومية من الأصول المتعثرة

تباطأ القطاع المصرفي في الهند في عام 2015-2016، وعلى الرغم من الارتفاع في فترة الإثنى عشر شهراً إلى سبتمبر 2016، ظل النمو مكبوحاً ودون المعدلات التاريخية. وقد تباطأ نمو الأصول والائتمان على حد سواء بسبب تدني نوعية أصول المصارف الحكومية (التي تحتفظ بحوالي 70% من إجمالي الأصول المصرفية)، وقد أضر ذلك بمركزها المالية وجعلها غير راغبة في تقديم القروض. وقد أضعف نمو الائتمان على نمو الودائع المصرفية حيث أصبحت البنوك أقل نشاطاً في ملاحقة التمويل. وارتفعت الأصول المتعثرة إلى 9.1% في سبتمبر 2016، بارتفاع من نسبة 7.8% المسجلة في مارس. وإذا تم احتساب القروض المهيكلة أيضاً، فإن النسبة الإجمالية للأصول المتعثرة ستكون 12.3% في سبتمبر 2016. وقد أثر هذا على الربحية، حيث بلغ العائد على حقوق المساهمين 5.0% فقط في سبتمبر 2016. وللتصدي لمشاكل الأصول المتعثرة وبطء قرارات الإعسار وانخفاض معدل استرداد الديون، أصدرت الهند في مايو عام 2016 قانون الإفلاس. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة عن خطط لضخ رؤوس أموال في المصارف الحكومية، على الرغم من أن المبلغ المخصص لذلك (10.4 مليار دولار أمريكي حتى مارس 2019) قد يكون أقل بقليل من متطلبات رأس المال.

شربت الحكومة الهندية في واحدة من أبرز التجارب النقدية وهي إلغاء الأوراق النقدية الكبيرة

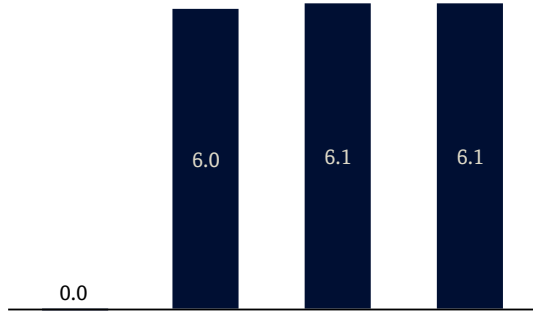
في 8 نوفمبر 2016، أعلن رئيس الوزراء بشكل غير متوقع حظر على استخدام الأوراق النقدية الكبيرة من فئة 500 و1000 روبية. وتم منح حملة هذه الأوراق النقدية حتى نهاية عام 2016 لاستبدالها بودائع لدى البنوك. وتم تقييد مبلغ الودائع الذي يُسمح بسحبها في شكل نقد حيث واجه البنك المركزي مشاكل لوجستية في استبدال الأوراق النقدية القديمة بأخرى جديدة. وكانت هناك ثلاثة أسباب وراء اتخاذ الحكومة لمثل هذا الإجراء الاستثنائي. أولاً، أرادت الحكومة أن تقلل الاعتماد على النقد في المعاملات حيث تبرز الهند كواحدة من أكثر الاقتصادات الكبيرة اعتماداً على الأوراق النقدية. ثانياً، ترغب الحكومة في القضاء على السوق السوداء التي تعتمد على النقد بشكل كبير وذلك سيعزز إيراداتها من خلال زيادة القاعدة الضريبية والحد من التهرب الضريبي. ثالثاً، أرادت الحكومة التصدي لتزوير الأوراق النقدية الهندية. وقد أدت سياسة الحكومة بإلغاء الأوراق النقدية الكبيرة إلى إزالة 86% من النقد من التداول بشكل فوري.

آفاق الاقتصاد الكلي (2017 – 2020)

من شأن الإصلاحات أن تدعم نمو الاستثمار

النمو الحقيقي للاستثمارات

(%، على أساس سنوي)

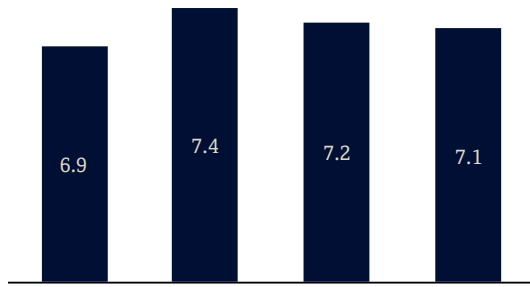


المصادر: مكتب الإحصاء المركزي وصندوق النقد الدولي وهيبرأنا ليتكس

وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(%، على أساس سنوي)



المصادر: مكتب الإحصاءات المركزية وصندوق النقد الدولي وهيبرأنا ليتكس

وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

من المتوقع أن يؤدي التطبيق الناجح للإصلاحات المهمة، وبالتحديد زيادة الإنفاق الرأسمالي الحكومي وإدخال الضريبة على السلع والخدمات في 2017، إلى زيادة الاستثمار وتم تجاوز المعوقات الرئيسية لتنفيذ الضريبة على الدخل والخدمات في 2016 مع تمرير تعديل دستوري وموافقة 50% من السلطات التشريعية الولائية في الهند. وسيؤدي إدخال الضريبة على الدخل والخدمات إلى توسيع قاعدة الضرائب ويحفز التجارة الداخلية، مما يزيد من الإمكانيات الاقتصادية للهند على المدى الطويل ويجذب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال. لكن، يظل عدد من الإصلاحات الأخرى معلقاً بسبب المعارضة السياسية. ولم يتحقق أي تقدم بشأن إنشاء الوكالة الحكومية لإعادة تكوين الأصول والتي تهدف إلى تنظيف الميزانيات العمومية للبنوك وتحفيز الإقراض، أو بشأن إلغاء القيود على الملكية الأجنبية في بعض القطاعات، أو تفعيل قوانين العمل لتسهيل عملية توظيف وتسريح الموظفين على الشركات، أو تمرير قانون حيازة الأراضي. بشكل عام، نتوقع أن يؤدي الاستثمار الحكومي والأجنبي إلى إنعاش نمو الاستثمارات إلى 6.1% في الفترة من 2017-2018 إلى 2019-2020.

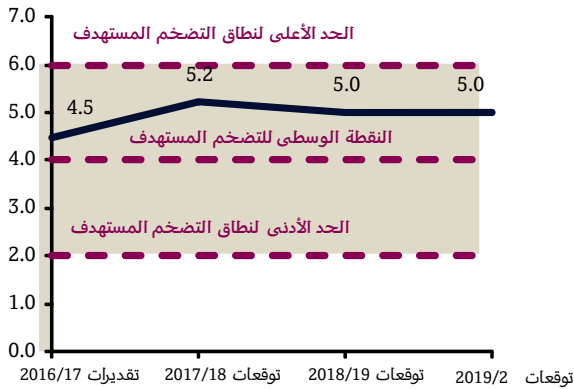
من المتوقع أن يرتفع النمو مع تعافي الإنفاق من صدمة إلغاء الأوراق النقدية الكبيرة، لكنه سيتلاشى بعد ذلك مع عملية الضبط المالي

نتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد تراجع بسبب عملية إلغاء الأوراق النقدية الكبيرة من 7.6% في 2015-2016 إلى 6.9% في 2016-2017 مع تأجيل عمليات الشراء بسبب نقص النقد. ومن شأن النمو أن يتعافى في 2017-2018 إلى 7.4% مع تخفيف النقص في النقد وارتفاع الإنفاق مرة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي إدخال ضريبة على السلع والخدمات إلى تعزيز التجارة الداخلية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما سيدعم النمو. وبالرغم من تنفيذ الحكومة لعملية الضبط المالي، سيقابل تأثير ذلك على النمو في 2017/2018 بالتحول نحو إنفاق استثماري عالي الجودة وضرائب أكثر تقدماً لتقليص العبء على ذوي الدخل المنخفض الذين يميلون للإنفاق أكثر لكن ارتفاع أسعار النفط والسلع سيؤثر سلباً على النمو. في عامي 2018-2019 و2019-2020، نتوقع أن يتراجع النمو بشكل طفيف إلى 7.2% و7.1% على التوالي مع احتمال عودة عملية الضبط المالي كمنبه للنمو رغم أن ذلك سيقابل جزئياً بدعم متواصل من ضريبة السلع والخدمات.

من شأن ارتفاع أسعار النفط أن يزيد التضخم

التضخم

(%)

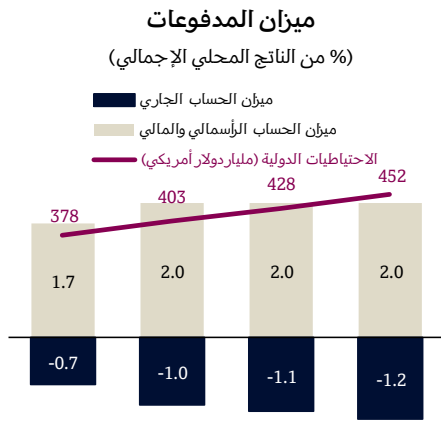


المصادر: وزارة الإحصاء وتنفيذ البرامج وهيبرأنا ليتكس وتوقعات

قسم الاقتصاد في QNB

نتوقع أن يعكس التضخم الرئيسي مساره النزولي الأخير ويتسارع إلى 5.2% في 2017-2018. ويرجع ذلك إلى الاعتدال المتوقع في أسعار المواد الغذائية بعد موسم زراعي جيد بشكل استثنائي في 2016-2017 إلى جانب ارتفاع أسعار الطاقة العالمية. في الوقت ذاته، لا نتوقع أن يستمر تأثير تغيير الأوراق النقدية إلى 2017-2018 مع حرص بنك الاحتياطي الهندي على استبدال جميع الأوراق النقدية بحلول أبريل 2017. ورغم التوقعات بشأن ارتفاع التضخم إلا أنه من المرجح أن يظل ضمن النطاق المستهدف من طرف بنك الاحتياطي الهندي ما بين 2%/+4. وكان بنك الاحتياطي الهندي قد غير موقفه بشأن السياسة النقدية في فبراير 2017 من عدم التشدد إلى الحياد، مع احتمال ترقب ارتفاع التضخم. في 2018-2019، نتوقع أن يتراجع التضخم إلى 5.0% مع تباطؤ تضخم المواد الغذائية ومع ارتفاع أسعار النفط بوتيرة بطيئة. وبعد ذلك، نتوقع أن يستقر التضخم عند 5.0% في 2019-2020.

من المتوقع أن يبدأ عجز الحساب الجاري بالانحسار مع ارتفاع أسعار النفط

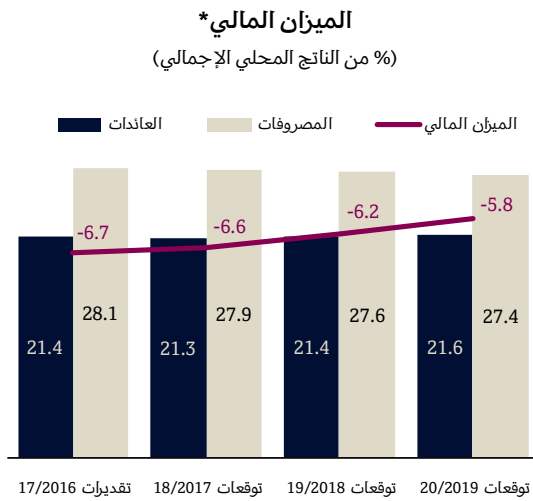


توقعات 20/2019 توقعات 19/2018 توقعات 18/2017 تقديرات 17/2016

المصادر: مكتب الإحصاء المركزي وبنك الاحتياطي الهندي وهيفرأنايتكس وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

من المرجح أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى انحسار عجز الحساب الجاري خلال النصف الثاني من السنة المالية. وبشكل عام، تتوقع أن يبلغ عجز الحساب الجاري في 2016-2017 نسبة 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي. وسيظل ارتفاع أسعار النفط مسيطراً على التوقعات بشأن الحساب الجاري خلال هذه الفترة، مع تخفيف طفيف لهذا التأثير من خلال عملية الضبط المالي الجارية والتي ستقلص من الطلب على الواردات. وتتوقع أن يستقر الحساب الرأسمالي والمالي عند 2% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن شأن إمكانات النمو طويل الأجل للهند والإصلاحات الجارية في قطاع الاستثمار أن يستمر في جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وسيقابل ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة هذا الأمر إلى حد ما، مما يزيد من مخاطر التدفقات الخارجية للمحافظة، على الرغم من أن الهند تبدو أقل عرضة لخروج رؤوس الأموال من أسواق ناشئة أخرى بفضل انخفاض مستوى ديونها الخارجي وصغر عجز حسابها الجاري وإمكاناتها القوية في النمو. بشكل عام، تتوقع أن يظل ميزان المدفوعات يشهد فائضاً مع تراكم إضافي للاحتياطيات الدولية.

من المتوقع أن تتواصل عملية الضبط المالي

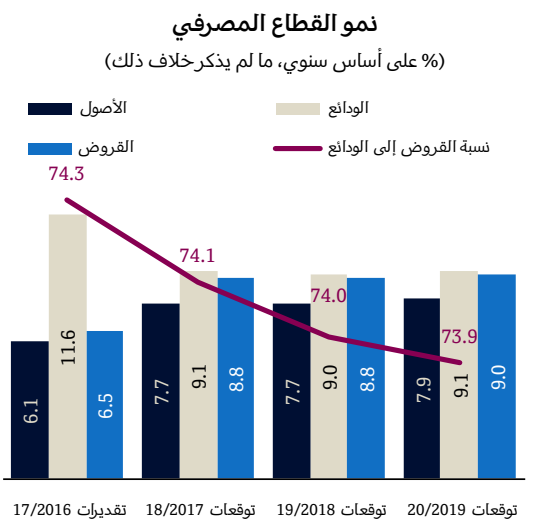


توقعات 20/2019 توقعات 19/2018 توقعات 18/2017 تقديرات 17/2016

المصادر: صندوق النقد الدولي ووزارة المالية وهيفرأنايتكس وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB* الحكومة العامة بما في ذلك موازنات الحكومات المحلية والمركزية

تتوقع أن يتقلص العجز المالي من 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2016/2017 إلى 5.8% بحلول 2019/2020. وفي شهر فبراير، استهدفت موازنة الحكومة المركزية للعام المالي 2017-2018 عجزاً بنسبة 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة 3.5% في 2016-2017. لكن موازنات الحكومات المحلية ستقابل جزئياً هذا الهدف مع تحقيقها مسبقاً لنسب العجز التي تستهدفها. وبسبب ارتفاع التحويلات من الحكومة المركزية، مما يسمح لهم بزيادة الإنفاق. نتيجة لذلك، سيتقلص العجز العام للحكومة بشكل طفيف إلى 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الفترة من 2018-2019 إلى 2019-2020، من المخطط أن تتواصل عملية الضبط المالي بهدف تقليص الدين العام في نهاية المطاف إلى 60% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك من 68.5% حالياً. كما من شأن الأهداف الطموحة للخصخصة أن تقلص الدين. وسيتم تحقيق الضبط المالي من خلال تقييد الإنفاق الجاري، خصوصاً على الأجور والدعم وخطط التصريح بالدخل والضريبة على السلع والخدمات. ورغم أن هذه الأخيرة ستبقي على متوسط معدل الضرائب دون تغيير، فمن المتوقع أن تؤدي إلى ارتفاع التجارة ما بين المحافظات، مما يزيد من قاعدة الضرائب ويرفع من إجمالي مداخيل الحكومة.

من المرجح أن يرتفع الائتمان مع تحسن الثقة في ظل تلاشي صدمة تغيير الأوراق النقدية وإعادة رسملة البنوك



توقعات 20/2019 توقعات 19/2018 توقعات 18/2017 تقديرات 17/2016

المصادر: بنك الاحتياطي الهندي وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

تتوقع أن يرتفع نمو الائتمان إلى 8.8% في 2017-2018 وذلك من 6.5% في 2016-2017 مع تلاشي صدمة تغيير الأوراق النقدية وفي ظل ضخ ما يفوق 8 مليار دولار أمريكي لتعزيز رسملة البنوك العامة (80% من برنامج إعادة الرسملة الحكومي). كما سيكون الائتمان مدعوماً بارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وأيضاً الإجراءات السابقة للمساعدة في حل مشاكل الديون (قانون الإفلاس وإعادة هيكلة الديون). في 2018-2019، من المتوقع أن يؤدي تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى الإبقاء على نمو الائتمان مستقرًا، مما يقابل تأثير إعادة الرسملة الإضافية للبنوك (1.9 مليار دولار). ومن المرجح أن يرتفع نمو الائتمان بشكل طفيف في 2019/2020 مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. من جهة الودائع، من المحتمل أن يتباطأ النمو في 2017/2018 مع تخفيف القيود على السحب من الودائع المصرفية. بعد ذلك، من المتوقع أن يظل نمو الودائع مستقرًا حيث أن التحسن في الائتمان سيقابل بتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وتتوقع أن تتراجع نسبة القروض إلى الودائع إلى 73.9% بحلول 2019-2020. ومن المتوقع أن تتخفف القروض المتعثره في المدى المتوسط مع تنظيف البنوك لميزانياتها العمومية، مما يساعد على تعزيز الربحية.

المؤشرات الرئيسية

توقعات 20/2019	توقعات 19/2018	توقعات 18/2017	تقديرات 17/2016	/2015 2016	/2014 2015	/2013 2014	/2012 2013	
7.1	7.2	7.4	6.9	7.6	7.2	6.6	5.6	مؤشرات القطاعات الحقيقية
3,038.2	2,748.1	2,485.1	2,251.9	2,073.7	2,042.4	1,863.2	1,829.0	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
10.6	10.6	10.4	8.6	1.5	9.6	1.9	0.3	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار دولار أمريكي)
8.6	7.9	7.2	6.7	6.2	5.8	5.4	5.0	النمو (%)
5.0	5.0	5.2	4.5	4.9	5.9	9.4	9.9	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي (ألف دولار أمريكي)
-5.8	-6.2	-6.6	-6.7	-6.9	-7.3	-7.6	-7.5	تضخم مؤشر أسعار المستهلك (%)
21.6	21.4	21.3	21.4	21.1	19.6	19.5	19.8	ميزان الموازنة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
27.4	27.6	27.9	28.1	28.0	26.9	27.2	27.3	الإيرادات
66.1	66.1	66.9	68.5	69.1	68.3	68.0	69.1	المصروفات
								الدين العام
-1.2	-1.1	-1.0	-0.7	-1.1	-1.3	-1.7	-4.8	القطاع الخارجي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
-2.9	-3.0	-3.2	-3.1	-3.3	-3.3	-4.0	-7.1	ميزان الحساب الجاري
19.8	21.1	22.2	21.2	22.9	23.2	25.2	24.7	ميزان السلع والخدمات
-22.7	-24.2	-25.4	-24.3	-26.2	-26.6	-29.2	-31.9	الصادرات
-0.5	-0.4	-0.4	-0.5	-0.8	-1.2	-1.2	-1.2	الواردات
2.2	2.4	2.6	2.8	3.0	3.2	3.5	3.5	ميزان الدخل
2.0	2.0	2.0	1.7	2.0	4.4	2.6	4.9	ميزان التحويلات
7.6	7.4	7.3	7.2	7.8	7.5	6.7	6.4	ميزان الحساب الرأسمالي والمالي
22.3	22.9	23.5	24.2	23.4	23.3	23.9	22.4	الاحتياطيات الدولية (أشهر تغطية الواردات)
								الدين العام
0.0	12.3	12.3	12.4	10.0	11.0	13.6	13.8	المؤشرات النقدية
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	6.8	7.5	8.0	7.5	نمو النقد وشبه النقد (%)
70.5	69.5	68.5	67.2	65.5	61.1	60.5	54.4	سعر الفائدة الأساسي (%)
								سعر الصرف: دولار أمريكي: روبية هندية (متوسط)
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	6.3	9.6	10.8	13.8	المؤشرات المصرفية (%)
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	7.6	7.4	4.2	3.8	3.2	العائد على حقوق المساهمين
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	12.7	12.8	12.9	13.9	نسبة القروض المتعثرة
7.9	7.7	7.7	6.1	9.3	10.4	12.2	13.4	نسبة كفاية رأس المال
9.1	9.0	9.1	11.6	8.6	10.7	13.9	14.2	نمو الأصول
9.0	8.8	8.8	6.5	9.3	9.8	13.8	15.1	نمو الودائع
73.9	74.0	74.1	74.3	77.9	77.4	78.0	78.1	نمو الائتمان
								نسبة القروض إلى الودائع
1345.5	1329.6	1313.8	1298.4	1283.0	1267.0	1251.0	1235.0	بنود المذكرة
1.2	1.2	1.2	1.2	1.3	1.3	1.3	1.2	السكان (مليون)
60.0	58.4	55.7	47.6	47.3	85.5	107.6	110.2	النمو (%)
								متوسط سعر خام برنت (دولار أمريكي للبرميل)

المصادر: مكتب الإحصاء المركزي ووزارة المالية ووزارة الإحصاء وتنفيذ البرامج وبنك الاحتياطي الهندي وبلومبيرغ وصندوق النقد الدولي
هيفرأنايتكس وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB



تقارير قطر

الرائد الشهري لدولة قطر

التحليلات الاقتصادية الأخيرة

أهداف النمو في الصين تنطوي على المزيد من التحفيزات المالية القائمة على الديون الاحتياطي الفيدرالي يُرجح أن يلجأ لاستخدام أسعار الفائدة لتشديد السياسة النقدية أسعار النفط ستبقى ضمن نطاق 55 و60 دولار بعد اتفاق أوبك الصين تفضل استقرار اليوان على النمو لكبح هروب رؤوس الأموال ضبط الأوضاع المالية في الهند سيكون له تأثير ضئيل على النمو ترامب والتجارة الدولية توقعات صندوق النقد الدولي لا تزال مفرطة في التفاؤل تحسنت تدفقات رؤوس الأموال نحو الأسواق الناشئة في 2016، لكن من المرجح أن تتراجع مستقبلاً تعافي نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر في 2017-2018 تراجع النمو في الهند بسبب إلغاء الفئات النقدية الكبيرة من المرتقب أن يتقلص العجز المالي لدولة قطر في 2017 الاقتصاد الأمريكي في 2017 - زيادة النمو بنسبة 2% ورفع أسعار الفائدة مرتين هل يستمر التباين في النمو العالمي؟ توقعاتنا الاقتصادية لعام 2017: خمسة محاور رئيسية زادت توقعات ارتفاع أسعار النفط بعد اتفاق أوبك، لكن الالتزام بالتنفيذ هو الفيصل مع تلاشي العوامل الدافعة للنمو، يتوقع لمنطقة اليورو أن تستعين بالسياسة المالية لتحفيز اقتصاداتها من شأن الإصلاحات تحفيز الاستثمار ودفع النمو في إندونيسيا الآثار الاقتصادية المترتبة على فوز ترامب ما هي أسباب تباطؤ نمو الإنتاجية العالمية؟ من شأن الإصلاحات أن ترفع معدلات الاستثمار والنمو في إندونيسيا

إبراء ذمة وإشعار بحقوق الطبع والنشر

لقد تم جمع كافة المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير والتحقق منها بعناية، غير أن مجموعة بنك قطر الوطني لا تقبل أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسائر مباشرة أو عرضية تنشأ عن استخدامه. ومتى تم التعبير عن أي رأي، ما لم يتم النص على خلاف ذلك، فهو رأي المؤلفين ولا يتفق مع رأي أي طرف آخر ولا يجوز نسبة هذا الرأي لأي طرف آخر تم توزيع التقرير مجاناً لشركاء الأعمال المهمين بالنسبة لمجموعة بنك قطر الوطني، ولا يجوز نسخه سواء كلياً أو جزئياً بدون تصريح.

المركز الرئيسي والفروع الدولية والمكاتب التمثيلية

السودان

فرع
برج QNB - طريق أفريقيا
شارع العمارات رقم 17
ص.ب. 8134
الخرطوم، السودان
الهاتف: +249 183 48 0000
الفاكس: +249 183 486666
QNBsudan@qnb.com

إيران*

مكتب تمثيلي
17 طريق أفريقيا السريع
مبنى نافاك، الطابق السادس، وحدة 14
طهران، إيران
الهاتف: +98 21 88889814-22
الفاكس: +98 21 88 889 824
QNBIran@qnb.com

فيتنام

مكتب تمثيلي
مركز سابقون التجاري
الطابق 31 - شارع تون داك تانق 37
بن نه وارد، تقاطع أ
مدينة هو تشي منه، فيتنام
الهاتف: +84 8 3911 7525
الفاكس: +84 8 939 100 082
QNBVietnam@qnb.com

الكويت

فرع
برج العربية، شارع أحمد الجابر
منطقة الشرق، ص.ب. 583
دسمان 15456، الكويت
الهاتف: +965 2226 7023
الفاكس: +965 2226 7021
QNBKuwait@qnb.com

جنوب السودان

فرع
مخطط رقم 67
طريق الميناء
أسواق كونيون كونيون
ص.ب. 587، جوبا - جنوب السودان
الهاتف: +211 959 000 959
QNBSouthSudan@qnb.com

قطر

المركز الرئيسي
ص.ب. 1000
الدوحة، دولة قطر
الهاتف: +97444252444
الفاكس: +974 44413753
البريد الإلكتروني: ccsupport@qnb.com
الموقع الإلكتروني: qnb.com

الصين

مكتب تمثيلي
المركز المالي العالمي بمدينة شانغهاي
الطابق 9، غرفة 930
100 سنشوري أفينيو،
منطقة بودونغ الجديدة
الرمز البريدي 200120
شانغهاي، الصين
هاتف: +86 21 6877 8980
فاكس: +86 21 6877 8981
qnb.com

سنغافورة

فرع
3 تيماسك أفينو
01-27، برج سينتنيال
39190
سنغافورة
الهاتف: +65 6499 0866
الفاكس: +65 6884 9679
QNBSingapore@qnb.com

ميانمار

مكتب تمثيلي
رقم 53، طريق ستراند رقم 316
ستراند، بلدة بايبدان
يانغون ميانمار
الهاتف: +9512307371
الفاكس: +9512307372
QNBMyanmar@qnb.com

المملكة المتحدة

فرع
51 شارع جروزفينور
W1K 3HH لندن
المملكة المتحدة
الهاتف: +44 207 647 2600
الفاكس: +44 207 647 2647
QNBLondon@qnb.com

عمان

فرع
مبنى QNB، مطرح، MBD
مقابل البنك المركزي العماني
ص.ب. 112، 4050، روي
مسقط، عمان
الهاتف: +968 2478 3555
الفاكس: +968 2477 9233
QNBoman@qnb.com

لبنان

فرع
مبنى كاييتال بلازا - شارع أحمد شوقي
ميناء الحصن سوليدير - بيروت
رياض الصلح 11-210
بيروت، لبنان
الهاتف: +9611762222
الفاكس: +9611377177
QNBLebanon@qnb.com

اليمن

فرع
مبنى QNB
شارع الزبير، ص.ب. 4310
صنعا، اليمن
الهاتف: +967 1 517517
الفاكس: +967 1 517666
QNB Yemen@qnb.com

فرنسا

فرع
65 أفينو إينا
75116
باريس، فرنسا
الهاتف: +33 1 53 23 0077
الفاكس: +33 1 53 23 0070
QNBParis@qnb.com

موريتانيا

فرع
سيبي سنتر الخيمة
10 شارع مامادو كوناتي
ص.ب. 2049
نواكشوط، موريتانيا
الهاتف: +22245249651
الفاكس: +22245249655
QNB Mauritania@qnb.com

* غير نشط

فروع QNB والشركات التابعة

الأردن

بنك الإسكان للتجارة والتمويل
شركة شقيقة
شارع البرلمان، العبدلي
ص.ب. 7693، رمز بريدي: 11118
عمان، الأردن
الهاتف: +962 6 5005555
الفاكس: +962 6 56781211
info@hbt.com.jo

الهند

شركة QNB الهند الخاصة المحدودة
شركة تابعة
802 ني سي جي، المركز المالي
مجمع باندرنا كيرلا، شرق باندرنا
4000 51
مومباي، الهند
الهاتف: +91 22 26525613
QNBIndia@qnb.com

سويسرا

QNB سويس SA
شركة تابعة
كاي دو مونت بلانك 1
ص.ب. 1201-1785
جنيف، سويسرا
الهاتف: +41 22907 7070
الفاكس: +41 22907 7071
info@qnb.ch

الإمارات العربية المتحدة

البنك التجاري الدولي p.s.c
شركة شقيقة
الطابق الثالث والثالث عشر،
برج فستيفال، دبي فستيفال سيتي
ص.ب. 4449.
دبي، الإمارات العربية المتحدة
الهاتف: +971 44023000
الفاكس: +971 44023737

إندونيسيا

بي تي QNB إندونيسيا تي بي كي
شركة تابعة
برج QNB كسون، بارك 18 أس سي بي دي
جي أي. جيند. سوديرمان كاف. 53-52
12190، إندونيسيا، جاكرتا
الهاتف: +62 21 515 5155
الفاكس: +62 21 515 5388
corporate.communication@qnb.co.id

فلسطين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل
شركة شقيقة
مبنى باديكو، شارع القدس،
رام الله ص.ب. 1473
الضفة الغربية، فلسطين
الهاتف: +970 2 2986270
الفاكس: +970 2 2986275
info@hbt.com.jo

البحرين

QNB فايننس بانك
شركة تابعة
شقة 51، الطابق الخامس، يونيتاغ هاوس،
عمارة 150، طريق 383، مجمع 315
شارع الحكومة، ص.ب. 2435
المنامة، البحرين
الهاتف: +973211322
الفاكس: +973211339
dstk@finansbank.com

توغو

إكونك ترانسناشونال إنكوربوريتد
شركة شقيقة
رقم 20 أفينيو سيلفانوس أوليمبيو
ص.ب. 3302
لومي، توغو
الهاتف: +22822217214
الفاكس: +22822214237
ecobanktg@ecobank.com

قطر

شركة الجزيرة للتمويل
شركة شقيقة
منطقة الأسد، شارع سحيم بن حمد
ص.ب. 22310
الدوحة، قطر
الهاتف: +97444050444
الفاكس: +97444050445
info@aljazeera.com.qa

الجزائر

بنك الإسكان للتجارة والتمويل
شركة شقيقة
رقم 16، شارع أحمد أوقايد
دالي إبراهيم، ص.ب. 103
الجزائر
الهاتف: +21321918787
الفاكس: +21321918881
info@hbt.com.jo

تونس

تونس QNB
شركة تابعة
شارع مدينة العلوم
ص.ب. 1080-320
تونس
الهاتف: +216 71754911
الفاكس: +216 70728533
www.qnb.com.tn

ليبيا

مصرف التجارة والتنمية
شركة شقيقة
برج بي سي دي، شارع جمال عبد الناصر
البركة، ص.ب. 9045
بنغازي، ليبيا
الهاتف: +218 619 080 230
الفاكس: +218 619 097 115
www.bcd.ly

العراق

بنك المنصور
شركة تابعة
منطقة الوحدة بغداد، مقاطعة 14
مبنى 51، العلوية 3162
بغداد، العراق
الهاتف: +964 1 7175586
الفاكس: +964 1 7175514
www.mansourbank.com

سورية

سورية QNB
شركة تابعة
ميدان العباسيين، ص.ب. 33000
دمشق، سورية
الهاتف: +963 11 2290 1000
الفاكس: +963 11 44 32221
QNBsyria@qnb.com

مصر

الأهلي QNB
شركة تابعة
دارشامليون، 5 شارع شامليون
وسط البلد، الرمز البريدي: 2664
القاهرة، مصر
الهاتف: +202 2770 7000
الفاكس: +202 2770 7099
qnbbaa@qnbalahli.com

تركيا

فاينانس بنك QNB
شركة تابعة
حي أستيب، شارع بوكيودير
بناية كريستال كول، رقم 215
مقاطعة شيشلي
إسطنبول
الهاتف: +22245249651
الفاكس: +22245249655
dstk@finansbank.com.tr